منظمة العمل العربية

النـدوة القومية حول
"الحماية الإجتماعية بين الواقع والمأمول"
المنعقدة بشرم الشيخ خلال الفترة من ١٠-١٢ مايو/ آيار ٢٠١٤

ورقة عمل عن:

الآفاق الجديدة للحماية الإجتماعية فى ظل المتغيرات التى تشهدها المنطقة العربية

* **أبعـاد المتغيـرات وآفـاق وتكامـل الخـدمات الإجتماعية (**التعليم والرعاية الصحية**):**
  - تعدد المتغيرات وأبعادها.
  - آفاق وتكامل الخدمات الإجتماعية.
* **الآفـاق التأمينيـة للحمايـة الإجتماعيـة فـى ظـل المتغيرات** بمراعاة تكامل وتفعيل النظم القومية والفئوية والبديلة.

إعداد
أ.د. سامى نجيب
أستاذ التأمين بجامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

أبعاد المتغيرات
وآفاق وتكامل الخدمات الإجتماعية
(التعليم والرعاية الصحية)

- تعدد المتغيرات وأبعادها :

- أبعاد العولمة وثورة الإتصالات وتنامى تطلعات وآمال الشعوب لمستويات معيشة أفضل.
- أبعاد التحولات الإقتصادية والإجتماعية .
- أبعاد التضخم والأزمات المالية والإنتفاضات الشعبية.

- آفاق وتكامل الخدمات الإجتماعية:

- التعليم الأساسى والرعاية الصحية بعداً لترشيد النمو السكانى.
- تنمية المهارات المهنية والحرفية بعدا لتعظيم القدرة على الكسب والتشغيل.
- الدور المتنامى لمنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الخدمات الإجتماعية.

تعدد المتغيرات وأبعادها

تعدد المتغيرات وتنامى تطلعات الشعوب نحو حياة كريمة آمنة

- أبعاد العولمة وثورة الإتصالات وتنامى تطلعات وآمال الشعوب لمستويات معيشة أفضل.
- أبعاد التحولات الإقتصادية والإجتماعية .
- أبعاد التضخم والأزمات المالية والإنتفاضات الشعبية.

* **أبعاد العولمة وثورة الإتصالات** وتنامى تطلعات وآمال الشعوب لمستويات معيشة أفضل **:**

مع نهاية القرن العشرين أحدثت المتغيرات التكنولوجية ثورة عالمية (ذات أبعاد متعددة وجوهرية**) فى مجال شبكات الإتصالات ونقل المعلومات بين مختلف دول العالم** فيما يسمى بالإنترنيت **وكان لذلك كله آثاره البعيدة من بينها إنسياب تنقل السلع والخدمات فقد أدت ثورة الإتصالات إلى إزالة الحدود بين الدول وتزامن مع ذلك تنقل السلع والخدمات والأموال وتنقل وتبادل القيم والتقاليد الفكرية والثقافية وبالتالى أصبحنا أمام نظام عالمى جديد يتيح المعلومات (**والتكنولوجيا العصرية**) لكافة الأفراد والمشروعات على مستوى كافة دول العالم بما يتيح علاقة تفاعل مستمر على مستوى المجتمعات والشعوب.**

وإذا ما كان للعولمة إيجابياتها وسلبياتها فإن محصلتها النهائية غالبا ما تكون سلبية للعديد من الدول النامية إتفاقا ومحدودية قدرتها على المنافسة ... ومع إدراكنا الإيجابية الخاصة لإنتشار وتنامى مفاهيم حقوق الإنسان والوضوح فى التعامل وشفافية المعلومات ... فضلا عن تنامى دور الشركات والمشروعات فى مجال تنمية مواردها البشرية وإتباع نظم الإدارة الحديثة وخلق وإستغلال الموارد المتاحة وتنمية مهارات وقدرات العاملين بما يتفق ومناخ إنتقال القوى العاملة والخبرات بين الدول دون قيود.

وقد أدت العولمة إلى سياسات إقتصادية جديدة وتحولات جوهرية فى النشاط والنهج الإقتصادى وفى ملكية المشروعات العامة (فيما يسمى بالتحولات الإقتصادية**) وقد أدت تلك التحولات إلى محدودية الدور التقليدى للدولة وتنامى دور القطاع الخاص فى كافة المجالات** بما فى ذلك تحقيق النمو الإقتصادى والتنمية الإقتصادية والإستغلال الأمثل لموارد الدولة القومية**.**

وفى ظل العولمة نشأت الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وإمتد نشاطها للأسواق النامية لتقدم لشعوبها سلعا أفضل وأكثر تنوعا عن تلك المنتجة محليا وكان لذلك آثاره السلبية العديدة على نشاط الشركات المحلية (التى رفعت عنها حماية الدولة**) ولم تجد أمامها من سبيل سوى السعى نحو محاولة المشاركة والتعاون مع تلك الشركات الكبرى**

بما يوفر لها الإستمرارية أو إستكشاف أوجه جديدة محدودة للبقاء فى السوق من خلال معرفتها بالعادات والظروف المحلية. (١)

وما لم تكن الدول النامية قادرة على الإستفادة من الإحتكاك والتعرف على التكنولوجيات الحديثة فإن قوى السوق لا تكون فى صالحها (وقد تكون لها آثار مالية سلبية بعيدة المدى كما يلاحظ بالنسبة لأسواق الأسهم وأسعار الصرف والمضاربات وتبعاتها فى دول جنوب شرق أسيا بعد العولمة، وألغائها كافة القيود على المعاملات، وفتحت الباب على مصراعيه لإستقبال رءوس الأموال الأجنبية**) ووجه الخطورة يتمثل فى تراجع دور الدولة فى عصر العولمة، خاصة بعد تركز الثروات فى دول محدودة وفى أيدى أفراد معدودين مع النمو المتزايد للشركات متعددة الجنسية التى أصبحت تسيطر على العالم.**

* أبعاد التحولات الإقتصادية والإجتماعية:

١- تؤدى التحولات الإقتصادية إلى إضطراب أسواق المال وغالبا ما تؤدى إنخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية بمختلف قطاعات النشاط الإقتصادى والخدمى والتجارى.

ولقد كان للتحولات (وفتح الحدود أمام تنقل السلع والخدمات**) إنعكاساتها السلبية على ميزان المدفوعات بدول عديدة على النحو الذى تبين فى نهاية القرن الماضى من دراسة أسباب إنهيار أسواق المال فى دول جنوب شرق أسيا وفى روسيا كما تعددت المشاكل الإقتصادية التى واجهت العديد من المؤسسات المالية الدولية التى إستثمرت مئات المليارات فى الأسواق الآسيوية وفى الإتحاد السوفيتى والعديد من الأسواق الناشئة حيث تكبدت المؤسسات المالية خسائر مالية وإنخفضت بالتالى إستثماراتها فى الأسواق الناشئة ومن بينها الأسواق فى الشرق الأوسط.**

---

(١) تعددت فى هذا الشأن السياسات السوقية من خلال :

١- تحسين الخدمات وتطويرها والتوسع فى شبكات توزيع المنتجات وتغليفها وتصديرها إلى الأسواق التى تتشابه معها فى عاداتها من خلال فهمها خبايا السوق المحلية **والتعامل مع الآف الموزعين الصغار المنتشرين على مساحات واسعة من الريف.**

٢- إعادة تنظيم المقومات المادية والبشرية للمنشئات لمشاركة الشركات العالمية الوافدة إليها أو الإندماج بها .

٣- إنتهاز الفرصة التسويقية التى تظهر فى الأسواق عند تحويل الصناعات من صناعات تقليدية موجهة بسياسات حكومية أو بيروقراطية إلى القطاع الخاص ومحاولة تفهم العلاقة بين الأصول المالية وخصائص الصناعة وتوجيه النشاط لتعظيم عائد إستغلال هذه الأصول المالية المتاحة.

٢- أدى تلازم التحولات الإقتصادية (بمراعاة الآثار السلبية لحرية التجارة والخدمات بين الدول والمنافسة الشرسة المصاحبة لتلك التحولات**) مع التطور التكنولوجى على المستوى الدولى لعديد من الآثار السلبية على العمالة خاصة** من حيث تحجيم عدد العاملين

وتخفيض أصحاب الأعمال للعمالة الدائمة **والإتجاه نحو تعيين العاملين المؤقتين** (حتى يسهل على صاحب العمل التخلص منه) **وتعدد حالات التقاعد المبكر وبالتالى تنامى مشاكل التعطل والفقر .**

* أبعاد الأزمات المالية على المستوى المحلى وعلى المستوى الدولى:

يعتبر التزايد السريع الملحوظ فى نمو السكان بأغلب الدول العربية من أهم تحديات التشغيل التى تحول دون توافر فرص عمل كافية وكريمة للشباب فى الوقت الذى تتعدد وتشتد فيه الأزمات المالية على المستوى المحلى وتتلازم معها الآثار السلبية للأزمات المالية الدولية بما يؤدى إلى محدودية قدرة الحكومات على توفير الخدمات بمستوى عادل وكاف لجميع السكان ويحد من تحقيق التنمية المتوازنة المستدامة التى تستهدف تحسين عدالة توزيع خدمات التعليم والرعاية الصحية وترشيد معدلات الخصوبة للحد من إرتفاع معدلات الأمية ويتم تعظيم القدرة على الكسب من خلال توفير التعليم الأساسى للأجيال الجديدة للحد من عمالة الأطفال وتهربهم من التعليم الإلزامى المجانى.

آفاق وتكامل الخدمات الإجتماعية

آفاق وتكامل خدمات التعليم والرعاية الصحية وتنمية المهارات المهنية والحرفية للتشغيل والحد من الفقر والتعطل

(بمراعاة محدودية الدور التقليدى للحكومات وتنامى دور منظمات المجتمع المدنى وأصحاب الأعمال والعمال)

- **التعليم الأساسى والرعاية الصحية بعداً لترشيد النمو السكانى.**
- **تنمية المهارات المهنية والحرفية بعدا لتعظيم القدرة على الكسب والتشغيل.**
- **الدور المتنامى لمنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الخدمات الإجتماعية.**

* التعليم الأساسى والرعاية الصحية بعداً لترشيد النمو السكانى:

تؤكد الخبرة على المستوى العربى تنامى حدة البطالة (السافرة والمقنعة) **وشدة الفقر مع إرتفاع معدلات التضخم حيث ترتفع معدلات الأسعار عن معدلات تزايد الدخول منخفض القيمة الحقيقية للأجور ... وفى هذا الإطار تتزايد أعباء تأمين فرص العمل اللائق للشباب ودعم إحتياجات العاملين ودعم الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية لتنمية قدرة الموارد البشرية على التكسب فى إطار مفهوم شامل للتنمية يمتد لعدالة توزيع معدلات النمو وبتنمية وتحسين الموارد البشرية وتعظيم قدراتها وتفعيل مزايا التأمين الإجتماعى بالمحافظة على قيمة المعاشات.**

ولنا أن نضيف على المستوى العربى الآثار السلبية لإرتفاع معدلات الأمية (خاصة فى الريف وبين النساء) **حيث تثبت الإحصاءات تلازم ذلك مع إرتفاع معدلات الخصوبة وبطء معدلات النمو الاقتصادى ومن هنا تتزايد المشاكل الاجتماعية وينتشر الفساد الإدارى وبوجه عام لا تتوافر الظروف المواتية والبيئية التى تحقق توازن وإستدامة التنمية.**

ولا يقتصر الأمر هنا على مجرد الحاجة إلى توفير فرص العمل للقوى العاملة وإنما يتعين لتحقيق التنمية أن تكون تلك الفرص ذات مستوى مناسب سواء من حيث الأجر أو من حيث سمات العمل اللائق **حتى يكون لها دورها الإيجابى من حيث نمو الإنتاجية** (كما ونوعا) **لتحقيق مستوى معيشة كاف ومستدام يمتد للأجيال القادمة مع النمو السكانى وتحسين نوعية الوظائف وتوفير العمل اللائق ... لقد إرتفعت إنتاجية اليد العاملة فى**

بعض الدول العربية لكنها لم تكن منتظمة ومازالت بعيدة عن مستويات الإقتصادات المتقدمة.

وعلى الحكومات الديمقراطية فى عصرنا الحديث أن تستهدف توفير الرفاهية والتقدم الإقتصادى والإجتماعى للسكان بإعتبارهم طاقة بشرية يمكن أن تضيف للإقتصاد والمجتمع إذا توفر لها عاملين التعليم والديمقراطية ويصبح لتزايد السكان مردوداً إقتصادياً إيجابياً وليس عبئاً مالياً بما يستلزمه ذلك من وضع سياسة جديدة للتعليم تتفق ومراحل النمو التى يمر بها المجتمع وأوجه النشاط ذات العمالة الكثيفة والقدرات والمجالات الإستثمارية المتاحة لتوفير فرص العمل والتى يتعين على الدولة تحفيزها .. وتوفير المناهج والمستويات التعليمية التى تتفق وإحتياجاتها .. لايجاد فئات قادرة على خدمة مراحل التنمية بالمجتمع وتنفيذ المشروعات المطلوبة. (١)

* تنمية المهارات المهنية والحرفية بعدا لتعظيم القدرة على الكسب والتشغيل:

بدراسة الأسباب الرئيسية لإنخفاض مستويات الدخول وتزايد نسبة الفقراء يمكن إستخلاص ضرورة تنمية قدرات الفئات الفقيرة ذاتها على الكسب إستثمارا للموارد البشرية بإعتبارها من الموارد الإقتصادية الأساسية ومن هنا تبين وجود إرتباط قوى بين الفقر الذى يتم قياسه وفقا لمستويات الدخول والإستهلاك وبين الحصول على خدمات التعليم والتدريب والتأهيل التى تؤدى إلى تحسين الخصائص والقدرة على الكسب وبتحسين خواص الأيدى العاملة العربية (بدءا من معالجة مشكلة الأمية وتأتى بعد ذلك التنمية التعليمية والتدريبية التى تستهدف رفع مستوى ونوعية ومهارة الأيدى العاملة**).**

وهكذا يتم دعم التأهيل المهنى والحرفى لتنمية القدرة على التكسب إدراكا للعائد الإقتصادى القومى للإستثمار فى مجال التنمية البشرية من خلال التشغيل وتخفيض معدلات الخصوبة لتحسين الخصائص السكانية وتفعيل الجهود لتربية وتنشئة الأطفال وحصولهم على قدر من التعليم يؤهلهم لمزاولة عمل كريم فور تجاوزهم مرحلة الطفولة.

---

(١) البرامج التدريبية المستمره خطوة مطلوبة لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل (مع إرتفاع معدلات البطالة تبدو فرص عمل كثيرة لا يجد من يشغلها لأنها تحتاج لكفاءات ومهارات معينه لم تهتم بها برامج التعليم المتاحة**).**

ويمتد الإهتمام بتعظيم المردود الإقتصادى للتعليم والتدريب إلى الإهتمام بربط البرامج التعليمية والتدريبية مع إحتياجات سوق العمل ولذا يتعين التدريب المستمر للعاملين بالدولة والخريجين إلى جانب وضع سياسات فعالة فى إطار إستراتيجية جديدة للتعليم الأساسى المجانى والتأهيل المهنى والحرفى لكافة فئات المجتمع تحقيقاً للعدالة

الإجتماعية وسبيلاً لتوفير العمل اللائق وتحقيق تنمية مستدامة وفعالة من أولويات التأهيل للشباب يأتى الإهتمام بالعمالة غير المنتظمة حيث ترتفع معدلات التعطل ويلزم لمواجهة ذلك تأهيل الشباب مهنياً وحرفياً للتشغيل:

وفى ذات الإتجاه تتزايد أهمية رفع الإنتاجية وتحسين نوعية العمالة فى قطاع الزراعة الذى يستوعب نسبة مرتفعة من القوى العاملة ونظراً لإعتبار ذلك وسيلة لرفع إنتاجية المواد والصناعات الغذائية لمواجهة تنامى الطلب على المنتجات الغذائية.

وبوجه عام تتأكد مع المتغيرات الإقتصادية والأزمات المالية الحاجة إلى توفير العمل اللائق سبيلا لتحقق نمو مستمر ومتوازن ونمو إنتاجية العمال والمنشآت بما يساهم فى رفع مستوى الأجور وتحسين ظروف العمل وخفض معدلات البطالة.

ولنا إدراك تنامى إهتمام الدول برفع مستويات التنمية البشرية فى السنوات الأخيرة حيث لا يقاس تقدم الدول بالمعايير الاقتصادية فقط (كالناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ومعدل دخل الفرد وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية الكلية)، **بل أصبح يقاس بالعديد من المعايير التى تتصل بحياة الانسان بإعتباره محور التنمية البشرية المستدامه وسبيلها لتوفير فرص الحياة الآمنة لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.**

ووفقاً لذلك فإن للتنمية الفعالة والناجحة أولويات متعددة، على رأسها الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص عديدة للقوى العاملة للمشاركة فى اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياتهم فى جميع الميادين.

أن السكان طاقة بشرية يمكن أن تضيف للإقتصاد والمجتمع إذا تم تفعيل برامج التدريب والتأهيل والتوزيع الجغرافى العادل لفرص العمل وتحسين القدرات على الكسب (تأكيدا لقيام علاقة واضحة بين الفقر وإنخفاض أجور العاملين وبين الحصول على خدمات التعليم والتدريب والتأهيل وتوافر فرص العمل الكريم) **... ووفقا لذلك يصبح من الضرورى الإهتمام بتحسين خواص الأيدى العاملة العربية بدءا من معالجة مشكلة الأمية وتأتى بعد ذلك التنمية التعليمية والتدريبية التى تستهدف رفع مستوى ونوعية ومهارة الأيدى العاملة** (مع مراعاة تباين الأمر بالنسبة لمجتمع الحضر عن مجتمع الريف حيث ينتشر ويتلازم مع الجوع الجهل والمرض)**.**

وهكذا نخلص إلى أن توفير العمل اللائق يعتبر أمرا أساسيا لتحقيق النمو المستمر والمتوازن ويتعين بالتالى تعظيم وتفعيل الدعم الحكومى والمالى لتوفير التعليم والتدريب لزيادة مهارات وإنتاجية العمالة غير المنتظمة والعمالة فى الزراعة والصيد بما يؤدى إلى رفع إنتاجيتها ويوفر أساسا للنمو فى المستقبل ويشجع الإستثمار والإبتكار ورفع مستوى الأجور وتحسين ظروف العمل وخفض معدلات البطالة.

وبمراعاة التغيرات السلبية المعاصرة يتزايد دور الحكومات فى مجال السعى نحو تزايد الإستثمار فى الصناعات الغذائية والمنشآت الريفية والتعاونية (تعزيزاً للعمل اللائق والحد من الفقر) **... ونعيد الإشارة إلى أهمية إدراك الإتجاه المتزايد فى الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية مع تعدد الظواهر المناخية غير المواتية والتى تؤدى إلى تزايد حجم المشكلة وتحول دون توفير الأغذية بأسعار مناسبة.**

ولا يفوتنا ملاحظة أنه فى ظل تعدد المشاكل وسلبيات التحولات الإقتصادية المصاحبة للعولمة ... ومع تزايد السكان وإفتقاد العديد من القوى العاملة للقدره على التكسب لعدم توافر المهارة المهنية أو الحرفية أو التدريبية فقد تعددت الإنتفاضات والثورات الشعبية العربية للمناداه بالعدالة الإجتماعية وتفعيل أساليب الضمان الإجتماعى لينتقل دوره من مجرد وسيلة لتحرير الإنسان من الفقر والعوز (الفقر الإقتصادى) **إلى الإهتمام بتأمين إستمرار قدرته** (وأسرته) **على العيش بصورة لائقة ومحترمه** (تنمية القدرات) **فى كافة النواحى المعيشية والثقافية والصحية وقاية وعلاجا** (لجميع الأفراد بحسب حاجاتهم) **فيما يمكن تسميته بالضمان الإجتماعى الشامل وسيلة للعدالة الإجتماعية المستدامة.**

ومن هنا تأتى التوصية بضرورة وحتمية تطوير قدرات القوى العاملة وتحسين خصائصها وسبل معيشتها تحقيقا للضمان الإجتماعى وتتلازم هنا تنمية القدرات والخصائص للنساء شأن الرجال للمساواة بينهم. [1]

---

(١) **تشير الإحصاءات إلى أن النساء أقل حظا فى الحصول على الخدمات التأهيلية للعمل** (التعليم والتدريب) **وأقل حظا فى الحصول على مستويات متماثلة من الأجور وعائد العمل** (رغم أنهم من دعائم قدرة الرجل على الكسب بما يؤدونه من أعمال تربوية ومنزلية ذات مردود إقتصادى لا يحسب ولا ينتسب إليهم).

* الدور المتنامى لمنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الخدمات الإجتماعية:

أولاً : دور منظمات أصحاب الأعمال والعمال:

لنا هنا إدراك مدى المتغيرات التى أدت إلى محدودية الدور التقليدى للحكومات فى مجال توفير وتفعيل الخدمات الإجتماعية [١] وفى ذات الوقت تنامى دور منظمات أصحاب الأعمال والعمال فى تدعيم وتفعيل الخدمات الإجتماعية التعليمية والصحية للعمال وأسرهم.

وقد ضاعفت ظاهرة التضخم من محدودية دور الدولة فى توفير الخدمات الإجتماعية حيث ترتفع الأسعار بمعدلات عاليه لم تكن معهودة من قبل، **ومن هنا فإن رفع المزايا النقدية للفقراء** بفرض حدوثه **لا يؤدى الى ارتفاع حقيقى فى مستوى معيشة الفقراء، ولا يبدو أن الدولة قادرة على وضع حد لهذا التضخم.**

ثانياً : دور التعاونيات والمشروعات المتوسطة والصغيرة فى خلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية:

أكدت المؤتمرات والندوات التى إهتمت منظمة العمل العربية بعقدها فى الفترة الأخيرة الدور الفعال للتعاونيات وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى خلق فرص العمل وتحسين الإنتاجية وجاءت توصيات تلك المؤتمرات والندوات بأهمية تدعيم تمويل التعاونيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة (إلى جانب دعم المشروعات بالغة الصغر**) من خلال التدريب وتنمية مهارات العاملين لدى أنفسهم.**

وتشير الإحصاءات إلى أن غالبية الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية حيث يزاولون النشاط الزراعى وهو نشاط موسمى بطبيعته وغالباً ما لا تمتد إليهم تشريعات العمل والحماية الإجتماعية (رغم الإنخفاض النسبى لدخولهم**).**

ومن هنا تأتى أهمية تكامل دور التعاونيات والمشروعات فى تنمية وتحسين مهارات وقدرات العاملين الزراعيين لزيادة إنتاجيتهم ودخولهم وتوجيههم لنشاط تصنيع المنتجات الزراعية من خلال التعاونيات والتسويق التعاونى.

---

(١) أدت الأزمات المالية إلى قيام العديد من الدول باللجوء للمنظمات المالية الدولية للإقتراض بما إستتبعه ذلك من سياسات إقتصادية تحد من قيام الحكومات بمفردها بتوفير الخدمات الإجتماعية بالقدر الكاف.

ثالثاً : تفعيل وتدعيم الحوار الإجتماعى بين أطراف الإنتاج (وعلى المستوى العربى) لتوفير الحقوق العمالية والعمل اللائق:

تعتبر معايير العمل وتوصياتها من أهم الوسائل لمواجهة الأزمات المالية والإقتصادية حيث تهتم بتفعيل حقوق العمال وغيرها من الجوانب الأساسية للعمل اللائق (كالعمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية، والمشاورات الثلاثية، وحقوق

أصحاب العمل والعمال، ووسائل تسوية المنازعات فيما بينهم بحرية عن طريق ممثليهم، والحقوق الأساسية الخاصة بعدم التمييز والتحرر من العمل الجبرى وعمالة الأطفال، والحماية الإجتماعية**). وفى هذا الشأن تبدو أهمية الحوار الإجتماعى ودور التنظيمات النقابية على المستوى المحلى وعلى المستوى العربى، لإدراك المبادئ والحقوق الأساسية للعاملين.**

رابعاً : دور تنظيمات المجتمع المدنى (محلياً ودولياً):

تعمل تنظيمات المجتمع المدنى دوراً أساسياً فى التصدى للتحديات التى تعوق التنمية المتوازنة المستدامة فى الدول العربية والتى تعزز قدرتها التنافسية والإنتاجية وتعزز روح المبادرة والعمل الحر وتتيح الخدمات الأساسية فى تلك المجالات.

وتتفاوت صور ومجالات عمل تنظيمات المجتمع المدنى وتكاملها مع التعاون على المستوى الفردى (يتمثل ذلك فى صور الإحسان والصدقات والهبات والوصايا على النحو السائد لمساعدة الفقراء منذ المجتمعات القديمة) وعلى **المستوى الأسرى** (غالبا تأسيسا على صلة الدم والمودة العائلية، بحكم العرف والعادة كما فى المجتمعات القبلية**) وعلى مستوى التجمعات العمالية والمهنية والحرفية حيث يقوم ذوى النشاط المهنى الواحد بتأسيس إتحادات أو جمعيات مهنية تهتم بمساعدة أعضائها** (وغيرهم**) من خلال التبرعات وإشتراكات الأعضاء لتقديم المساعدات للأعضاء فى جميع الظروف والأحوال الإقتصادية .**

الآفاق التأمينية للحماية الإجتماعية فى ظل المتغيرات
بمراعاة تكامل وتفعيل النظم القومية والفئوية والبديلة

- **فى تفعيل تأمين للبطالة يهتم بالمؤهلين للعمل.**
- **فى تنامى نظم التأمينات الإجتماعية الفئوية (**تستهدف ضمان مستوى المعيشة جزئيا فى مواجهة أخطار المرض والتعطل إلى جانب الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل**).**
- **فى إمتداد نظم المزايا الموحدة لجميع القطاعات .**
- **فى ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية.**
- **فى تحفيز النظم البديلة إطارا لحماية شاملة أفضل (**أساسية وفئوية وقومية).
- **فى إدراك الأسلوب المتميز لقدرة نظام التأمين الإجتماعى على الوفاء بإلتزاماته وأثر ذلك على تطوير النظام.**

الآفاق التأمينية للحماية الإجتماعية فى ظل المتغيرات بمراعاة تكامل وتفعيل النظم القومية والفئوية والبديلة

*** فى تفعيل تأمين للبطالة يهتم بالمؤهلين للعمل:**

إنطلاقا من تعدد وتنامى المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وتعدد وتنامى الإنتفاضات الشعبية يتعين دعم وتفعيل مقومات التنمية المتوازنة المستدامة من خلال تكامل الجهود على المستوى العربى وعلى مستوى كل دولة بتكامل جهود الحكومات والمنظمات المدنية ومنظمات أصحاب الأعمال والعمل.

ولنا على المستوى العربى ملاحظة توافر مقومات تكامل الجهود بين الدول العربية فهناك العديد من الدول التى تقوم بتصدير العمالة وفى المقابل هناك العديد من الدول التى تستورد العمالة ... وبالتالى فإن مبررات تنقل القوى العاملة بين الدول العربية فى صالح مختلف دول وشعوب العالم العربى .

ومن ناحية أخرى بينما تعتبر بعض الدول العربية من أغنى دول العالم (من حيث الناتج والدخل الإجمالى ومتوسطاته بالنسبة للفرد ومنها من يعتبر أعلى دول العالم فى تلك المجالات) **فإن هناك عديداً من الدول التى تعانى من إرتفاع نسبة الفقراء** (بل أن منها أفقر دول العالم وأقلها إنتاجا ودخلا سواء على مستوى الفرد أوعلى مستوى المجتمع) **وبالتالى فإن تنقل الأموال والإستثمارات يتيح الدعم المالى لمشروعات التنمية بالدول التى تحتاج مثل هذا الدعم وفى ذات الوقت يحقق أعلى عائد للدول المستثمرة.**

وهكذا يتيعن للصالح العربى تكامل القدرات والإمكانيات بين الدول العربية بما يكفل توازن الثروات البشرية والقدرات الإقتصادية **تعزيزا للجهود العربية الإقتصادية والبشرية المشتركة فى مجال تدعيم الإستثمارات وتشجيع البحث العلمى وإنشاء الجامعات والمراكز العلمية ودعم خدمات التعليم والصحة بإستهداف تنمية قدرات ومهارات الشباب والباحثين عن فرص العمل اللائق.**

وحيث تعتبر معدلات البطالة فى الدول العربية من أعلى المعدلات على المستوى الدولى يتعين تكامل الجهود العربية سبيلاً لمعالجة قضايا التشغيل (والحد من معدلات البطالة) **إلى جانب ما تبذله كل دولة من جهود فى مجال التأهيل المهنى والحرفى لتحسين قدرات المشتغلين** (ودعم الخدمات الصحية وإمتداد التعليم الأساسى للنساء ترشيداً لمعدلات الخصوبة وتحفيز إلتحاق الأطفال بالتعليم المجانى وتوفير الغذاء المدرسى ودعم الأسر الفقيرة للحد من الحاجة إلى تشغيلهم فى مرحلة الطفولة).

وفى مجال إمتداد وتفعيل تأمين البطالة (بإعتباره من التأمينات المؤقتة شأنه فى ذلك شأن التأمين الصحى) **فإنه يتعين مراجعة الشروط المؤهلة لإستحقاق تعويضات التأمين ... ولنا هنا مراجعة الخبرة المصرية لتأمين البطالة فى مصر منذ نشأته منذ أكثر من ٥٠ عاماً حيث يلاحظ أن الشروط التقليدية المؤهلة للإستحقاق قد حالت دون تفعيل التأمين وتحقيق الغرض منه فقد** إستمر تنامى وتراكم الإحتياطيات لأكثر من ٢٢ مليار وفى المقابل حالت الشروط المؤهلة دون تفعيل التأمين فلم تتجاوز التعويضات ١٠ مليون جنيه فقط رغم شدة معدلات التعطل ... **ومن ناحية أخرى وبالمقابل نأخذ نموذج نظام تأمين البطالة فى دولة البحرين حيث يمتد التأمين للمؤهلين للعمل من خريجى الجامعات دون إشتراط مدة إشتراك مؤهلة وهو إتجاه متقدم يتفق والمشاكل العملية.**

* **فى تنامى نظم التأمينات الإجتماعية الفئوية** (تستهدف ضمان مستوى المعيشة جزئيا فى مواجهة أخطار المرض والتعطل إلى جانب الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل) **:**

منذ البداية وتستهدف نظم التأمينات الإجتماعية تأمين القوى العاملة وفقاً لما يعرف بمبدأ التدرج فى التطبيق بحكم إجباريتها ومدى توافر ما تستلزمه من موارد وإمكانيات مادية وإدارية وعينية وبيئية تشريعية تحفيزية.

وحيث تتأثر نظم التأمينات الإجتماعية بالأحوال والظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وقى ذات الوقت فإنها تؤثر فيها فإن التدرج فى التطبيق يتم أيضاً حيث يبدأ سريان نظم التأمينات الإجتماعية فئوياً بالعاملين فى المنشئات الكبيرة ثم تمتد تدريجياً لغيرها من المنشئات وتبدأ بالعاملين بالعواصم والمدن الرئيسية ثم لغيرها وتبدأ بالعاملين الدائمين ثم لغيرهم وتبدأ بالعاملين فى الصناعة والتجارة والخدمات ثم العاملين بالزراعة والصيد ... ومن ناحية أخرى تبدأ التأمينات الإجتماعية بتأمين إصابات العمل وأمراض المهنة وبتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ثم تمتد أخطار المرض والتعطل.

ونتطلع فى عالمنا العربى إلى الإسراع فى شمول نظم التأمينات الإجتماعية لكافة القوى العاملة ونتطلع لسريانها فى شأن المؤقتين والعرضيين والموسميين وما سمى بالعمالة غير المنتظمة وفى ذات الإتجاه نتطلع لشمول نظم التأمينات الإجتماعية لتأمين المرض والتعطل بإعتبارهما من التأمينات المؤقتة.

وعلينا إدراك أهمية تقرير حدودا دنيا للحقوق المادية التى يتمتع بها المواطن بالإضافة إلى الخدمات الإجتماعية والصحية تفعيلا لدورها كأهم أساليب الحماية الإجتماعية.

ومن خلال تراكم الإحتياطيات والمخصصات والمدخرات تتم معالجة العديد من المشكلات الإقتصادية بإستثمار أموال التأمين الإجتماعى بما يحقق المصالح الإقتصادية

للمؤمن عليهم مالكى تلك الأموال وبما يوفر إحتياجاتهم بالإستثمار فى مجال المنشئات التعليمية والصحية فضلاً عن المشروعات كثيفة العمالة فى مشروعات التنمية الإقتصادية على مستوى المجتمع.

* فى إمتداد نظم التأمينات الإجتماعية ذات المزايا الموحدة لجميع قطاعات المجتمع :

تتزايد مشكلة الفقر فى العديد من الدول العربية وتشتد حدتها مع الأزمات الإقتصادية خاصة تلك الناشئة عن العولمة **وكأثر سلبى لبرامج الإصلاحات الإقتصادية وإعادة الهيكلة** (وما يصاحبها من إرتفاع فى معدلات البطالة وشدتها)**. ومن هنا تشتد حاجتنا فى الدول العربية إلى تقرير حد أدنى للمعاشات يكفى لمتطلبات الحياة الأساسية كحق إنسانى أصيل ودستورى لكل مواطن فى حالات الشيخوخة والعجز والوفاة ودون ربط الإستحقاق بمدة عمل أو أداء المؤمن عليه** (المواطن) **لأية إشتراكات. وفى تلك النظم تكون المعاشات موحده ويتحدد مستواها بمراعاة القدرة الإقتصادية للدولة التى عادة ما تمثل المصدر الرئيسى للتمويل.**

وتمول البرامج الشاملة أساساً من إيرادات عامة General Revenues **وقد تمول جزئياً بإشتراكات من العمال وأصحاب الأعمال.**

* فى ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية:

مع إدراك مفهوم الدولة العصرية ودورها بالنسبة للشعوب [1] **فإنها ما تزال ملتزمه بتوفير التمويل والدعم القومى لتفعيل الحماية الإجتماعية خاصة فى مواجهة ظاهرة التضخم حيث تكون الحكومات ذاتها وراء إنخفاض القوة الشرائية من خلال الإصدار النقدى فى الوقت الذى تضطرب فيه منحنيات الأجور وتتسارع معدلات تدرجها ويصبح من الضرورى على مستوى هيئات التأمين الإجتماعى ملاءمة المعاشات وحدودها الدنيا والقصوى مع الأسعار والأجور تمكيناً من إستقرار مستوى معيشة المؤمن عليهم.**

---

(١) تطور دور الدولة ليصبح محدودا بعد أن كان لها النصيب الأكبر فى ملكية المشروعات الإقتصادية من خلال القطاع العام (الذى كان يسيطر على المشروعات الإقتصادية، لتدار وفقا لنظرة سياسية بعيدا عن القواعد الإقتصادية وآليات السوق)**، الأمر الذى كان يستدعى هيكلا قانونيا معينا حقق أهدافه، وتجاوزته مرحلة التحولات الإقتصادية إلى هياكل إقتصادية جديدة ذات آليات جديدة.**
تعدد هياكل المشروعات الإقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبيرة على أهم القطاعات الإقتصادية وتعددت علاقات العمل الحر وسادت إقتصاديات السوق وآلياته.
وقد تلجأ نظم التأمين الإجتماعى فى فترات التحولات الإقتصادية إلى تقرير حدود قصوى ودنيا للأجور التى تؤدى على أساسها الإشتراكات (مع رفع تلك الحدود من فترة لأخرى وفقاً للتغير فى الأسعار والأجور) وفى ذات الوقت تقرر تلك النظم حدود دنيا لمعاشات ذوى الأجور المنخفضة (حيث لا تسمح الأجور هنا بتحمل أعباء الإشتراكات فقد

إهتمت الإتفاقيات والتوصيات الدولية بالنص على عدم إرهاقهم بل وإلى إعفائهم كلية من الإشتراكات مع تحمل أصحاب الأعمال أو المجتمع ككل (ممثلا فى الدولة) لأعباء المزايا التأمينية المقررة لهم**).**

ولنا إدراك تزايد حدة الإرتفاع المستمر فى الأسعار ونفقات المعيشة فى فترات التحولات الإقتصادية لتصبح من الحتمى والضرورى المحافظة على القيمه الحقيقية للمعاشات أى على قوتها الشرائية من خلال السعى إلى ملاءمتها مع التغير فى الأسعار أو مستويات الأجور أو نفقات المعيشة وبوجه عام مع التغيرات الإقتصادية، (وتهتم نظم المعاشات بتحقيق مسايرتها للتغيرات الإقتصادية عند تحديد تلك المعاشات من خلال ملاءمة المعاشات الجديدة مع متوسطات الأجور خلال السنوات الأخيرة من الإشتراك، ثم متابعة ملاءمة المعاشات القائمة مع التغير المستمر فى مستويات الأسعار أو الأجور أو نفقات المعيشة ... وهكذا تؤثر التحولات الإقتصادية فى نظم المعاشات وفى ذات الوقت تتأثر بها**).**

ولا ترتبط مشكلة ملاءمة المعاشات بإنخفاض القوة الشرائية للنقود الذى يؤدى لزيادة الأسعار وإنما يتعين مراعاة ربط المعاشات بالإرتفاع فى مستوى المعيشة نتيجة لإرتفاع مستوى الأجور ... وتأسيسا على ذلك فإن أفضل معايير ملاءمة المعاشات هى الأرقام القياسية للأجور ولنفقات المعيشة. [١]

* فى تحفيز النظم البديلة إطارا لحماية شاملة أفضل (أساسية وفئوية وقومية):

أدت التغيرات والتحولات الإقتصادية إلى تطورات عديدة فى أنظمة التأمينات الإجتماعية التى نشأت إلى جوارها أساليب الخدمات المالية لتأخذ أحيانا صوره قومية وأحيانا صورا فئوية على مستوى القطاعات والمشروعات تنوعت بين صناديق الإدخار القومية والفئوية وصناديق التأمين الفئوية الخاصة وصناديق التقاعد وأساليب الحسابات الشخصية **... ومن ناحية أخرى تنوعت التدابير التى يقدمها قطاع التأمين (**وعقود

---

(١) طالما تسعى الدول المختلفة إلى تطوير إقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الأسعار والأجور والإنتاجية للإرتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات الإتجاه ليس فقط تحقيقا لإعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة إقتصادية .

التأمين الجماعى) .. **وذلك فضلاً عن إلتزامات أصحاب الأعمال بمكافآت وتعويضات نهاية الخدمة التى تقررها تشريعات العمل.**

وهكذا تعددت أساليب الحماية الإجتماعية لتشكل إطارا ينظم الضمان الإجتماعى على المستوى القومى لمواجهة التطور الجذرى الذى تمر به المجتمعات إجتماعيا وإقتصاديا (سعيا نحو غد أفضل) **والذى تعددت آثاره على سوق وآليات العمل، من جوانب عديدة أهمها:**

١- دور جديد (وهيكل إقتصادى جديد) للدولة سواء فى إطار سيطرتها على المشروعات الإقتصادية من خلال القطاع العام أو بعد مرحلة التحولات الإقتصادية بإنتقال ملكية الشركات العامة للقطاع الخاص فيما يعرف بالخصخصة.

٢- تعدد هياكل المشروعات الإقتصادية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبيرة على أهم القطاعات الإقتصادية وتعدد علاقات العمل الحر وإتباع إقتصاديات السوق وآلياته.

٣- إهتمام مختلف الدول بتطبيق المعايير والإتفاقيات والتوصيات الدولية.

٤- إتساع الفجوة بين الدخول ومستويات الأجور مما يستلزم تدابير مالية تهتم بتحقيق توازن إجتماعى وإقتصادى ملائم بالظروف الإقتصادية الجديدة مع مراعاة مستويات ومعايير العمل الدولية- بقدر الإمكان - فى ضوء تلك الظروف الإقتصادية.

وفى هذا الإطار فإنه بمراعاة الدور الإقتصادى والإجتماعى الذى تلعبه نظم التأمين الإجتماعى والذى يحقق العديد من المصالح على مستوى كل من الفرد والمشروع وعلى المستوى القومى (حيث تحل مزايا التأمين أو بعض أنواعه محل مدخرات الأفراد ومحل التزامات المشروع تجاه العاملين به والتزامات المجتمع ككل تجاه أفراده) **فإنها تتميز بتعدد مصادر التمويل** (ويصبح ثلاثيا) **حيث يساهم كل من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والدولة ذاتها فى تمويل نفقات المزايا ومع تعدد مصادر التمويل وتكامل قدراتها تمتد نظم التأمينات الإجتماعية لجميع قطاعات المجتمع وتهتم بكافة الأخطار التى يتعرض لها الإنسان أياً ما كان.**

ومع تعدد المتغيرات المالية والإقتصادية وتنامى الإحتياجات تنامت مطالب الشعوب بتحسين الحقوق التأمينية وتعظيمها ليس فقط لضمان الحد الأدنى للمعيشة بل لضمان مستوى المعيشة .. ومن هنا تعددت التدابير والجهود لتوفير الحياة الكريمة وكان لأصحاب الأعمال دورهم فى هذا المجال لتوفير مستوى متميز من الحقوق التكميلية يتجاوز المقرر بنظم التأمين الإجتماعى **وقاموا فى هذا الشأن بتوفير العديد من صور الخدمات المالية وإنشاء الصناديق الإدخارية والتأمينية لتقديم حماية تأمينية تكميلية لتلك التى توفرها نظم التأمين الإجتماعى** (سواء لضمان التعويض الكامل لعناصر الدخل دون حدود قصوى أو لمواجهة بعض الأخطار أو الأعباء الإجتماعية التى لا تهتم بها التأمينات الإجتماعية)

وتعددت صور تلك التدابير والخدمات لتأخذ صورة الحسابات الإدخارية المؤجل أداءها حتى إنتهاء الخدمة [1] وقد تأخذ صورة مزايا دورية تماثل المعاش يمولها أصحاب الأعمال (وفى بعض الأحيان تكون هناك إشتراكات من العمال**) أو على دفعات** annuity **أو كمعاش** pension**.**

وقد تقرر قوانين العمل إلتزام أصحاب الأعمال بتقديم مبالغ محددة specified payments **أو خدمات مباشرة لعمالهم قد تكون من بينها أداء معين من دفعة واحدة** lump-sum gratuities **عند سن معين أو فى حالة العجز أو توفير رعاية طبية أو مدفوعات فى الأجازات المرضية** Sick Leave **أو مزايا أمومة** payment of maternity **أو إعانات عائلية** family allowance **أو رعاية طبية وأحكاماً بأداء مزايا نقدية لفترات قصيرة أو طويلة** temporary or long-term cash benefits **فى حالات الإصابة أو مكافآت وتعويضات فى حالات إنهاء الخدمة قبل بلوغ السن المقرر للتقاعد.**

وهكذا تهيأت الظروف والأحوال التى تستلزم آفاقاً جديدة لوضع إطار عام لما يسمى بنظم التأمين الإجتماعى البديلة الشاملة على النحو السائد بالدول المتقدمة تأمينيا حيث يتيح القانون إلى جانب الحقوق المعاشية الأساسية الموحدة مزايا مرتبطة بالأجور أو الدخول ويكون لأصحاب الأعمال ذوى العمالة والأجور المتميزة التى تتجاوز المتوسطات السائدة توفير نظم بديلة خاصة ضمن مستوى المعيشة.

* إدراك الأسلوب المتميز لقدرة نظام التأمين الإجتماعى على الوفاء بإلتزاماته وأثر ذلك فى تطوير النظام :

تم تمويل نظم التأمين الاجتماعى الأولى التى تتناسب معاشاتها مع الأجور ومدة التأمين **وفقا لأسلوب التمويل الكامل ، وقد كانت تلك النظم محدودة المجال فقد كان من المتوقع إرتفاع نفقاتها سريعا (**مع الزيادة فى عدد ذوى المعاشات وفى متوسط

---

(١) حيث تتميز الأجور فى بعض المنشئات بإرتفاعها النسبى عن الحدود القصوى للأجر الذى تتوافر له الحماية من خلال نظم التأمين الإجتماعى تتم مساهمة العاملين أو أصحاب الأعمال بإشتراك يتحدد بواقع نسبة من الأجور لحساب فردى لكل شخص مشمول بالنظام يتم إدارته من خلال صندوق تديره إحدى الهيئات المالية أو أحد البنوك.
ويكون الهدف تراكم رأسمال Accumulated Capital **يحل محل دخل الشخص عند تحقق أحد أخطار التقاعد أو العجز أو المرض** ill health **أو التعطل .. وقد يتيح حصول الورثة على رأس المال المتراكم فى حالة الوفاه.**
تطوير نظم المعاشات الإختيارية أو التكميلية عل مستوى المنشئات مع وضع الأحكام والقواعد والمعايير اللازمة للحفاظ على حقوق المشتركين فيها.

معاشاتهم**) ... وفى البداية لم تكن الإحتياطيات الاكتوارية لنظم التأمينات الإجتماعية الأولى قد حققت تراكما يعتد به كما لم تكن استثماراتها معرضة لخطر التضخم وكان**

العائد كافيا للعمل على ثبات معدلات الإشتراكات (باعتباره أمرا ضروريا لتجنب إرتفاع أعباء التأمين الإجتماعى وبالتالى إرتفاع غير متوقع فى تكاليف الانتاج)**.**

وقد تغيرت كافة تلك الظروف - أو كادت - **فى نظم التأمين الإجتماعى ذات المجال القومى أو التغطية الإجبارية لكافة ذوى الأجور حيث تتابعت التغيرات لتؤكد توافر سمات وخصائص جديدة لم يعد مناسباً معها إتباع أسلوب التمويل الكامل فى تحقيق التوازن المالى لنظام التأمين الإجتماعى حيث تبينت قدرتها المالية الذاتية على الوفاء بإلتزاماتها بحكم إجباريتها وعموميتها** من خلال إستمرار وتجدد العضوية**.**

وبيان ذلك يرجع إلى ما كشفت عنه أزمة الثلاثينات فى الثلث الأول من القرن العشرين (ومن بعدها ما سمى بإصلاح العملة على أثر الحرب العالمية الثانية) **حيث** إنخفضت قيمة الاحتياطيات لأكثر من نفقات عام واحد **وإستمرت نظم التأمين الإجتماعى قادرة على الوفاء بإلتزاماتها المالية** (وإن إحتاجت إلى قدر من إعانات الدولة، أو ضمانها لأى عجز)**.**

ومن هنا تزايد عدد صناديق معاشات التأمين الاجتماعى القومية التى تدار وفقا لأحد أساليب التمويل الجزئى فى كافة دول العالم تقريبا لسبب مباشر يتمثل فى إنخفاض القوة الشرائية للنقود الذى أصبح ظاهرة مستمرة. وجدت معها العديد من نظم التأمين الإجتماعى أن القيمة الحقيقية لأصولها المتراكمة قد إنخفقت الى المدى الذى أدى الى إنخفاض درجة التمويل الكامل والتحول الى التمويل الجزئى (بل والموازنة) **ومع ذلك فإن نظم التأمين الاجتماعى لم تفقد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيث تأكد إرتباط ذلك بطابعها الاجبارى القومى وليس بالاحتياطيات التى تآكلت .**

وبيان ذلك أنه مع هبوط قيمة العملة يتم رفع مبالغ الأجور وترتفع بالتالى مبالغ الإشتراكات مع إشتداد الحاجة إلى المعاشات ويستتبع تحقيق ذلك (فى ظل أسلوب التمويل الكامل) **ضرورة زيادة الإحتياطيات الرياضية .. وهذه عامة ما تستثمر فى قروض أو سندات حكومية لا تتزايد مبالغها بذات الإرتفاع فى الاحتياطى الرياضى ... ولا تتمكن هيئات التأمينات** (هيئات حكومية) **من إتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لاعادة مستوى توازنها المالى** (كرفع معدل الاشتراكات او تخفيض المزايا) **ومن هنا ندرك أنها تتبع عملياً وعلى غير إرادتها أساليب التمويل الجزئى مما يثير الشك فى جدوى مبدأ التغطية الكاملة للإلتزامات** (فما فائدة الأصول المتراكمة وفقا لهذا المبدأ إذا كانت قيمتها الفعلية وعائد استثمارها يتجهان للتناقص عند الاستحقاق الفعلى للمزايا) **طالما إن انخفاض القوة الشرائية للنقود يضر بالدائن صاحب الحق المتفق عليه بقيمة إسمية رقمية وبالتالى فهو يضر بذوى المعاشات والمؤمن عليهم ممن سبق لهم أداء إشتراكات قبل انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالى ستلحقهم خسارة مؤكدة من أى تخفيض فى قيمة العملة ما لم يتم تعويضهم عن ذلك .**

وهكذا أصبح الانخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود ، والارتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم إلى العديد من المتغيرات الإجتماعية والاقتصادية (فضلا عن اعتبارات العدالة**) التى تعالت معها المناداه بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور وأصبح من الضرورى** ملاءمة المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة **بما يستتبعه ذلك من أعباء مالية ضخمة إذا ما إتبعنا أسلوب التمويل الكامل** الذى يستلزم عندئذ تزايد الإحتياطيات الرياضية بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين وهو أمر تبينت صعوبة تحقيقه **.. ومن هنا تبين أن من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى ذات المجال القومى إتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو إحتياطى محدود له وظيفة تعويضية (**يوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية**) وذلك باعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب المتفق مع طبيعة نظم التأمين الاجتماعى القومية .**

وهنا فطالما نضمن إستمرار عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الاجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا (وهى أمور متوافرة بالنسبة لنظم التأمين الإجتماعى الاجبارى التى يفترض استمرارها وتجدد عضويتها بجيل وراء آخر من المؤمن عليهم**) فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الاطلاق فى ظل التطور والنمو الاقتصادى ويتمثل الاختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.**

أما عن أساليب التمويل الجزئى، فإن التوازن المالى للنظام يتحقق من خلال موارده ونفقاته بفرض إستمراره وبالتالى يكون تراكم الاحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة الى تعديل معدل الاشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الاجور وان كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجاريه .

وهكذا نخلص إلى أن أساليب التمويل الجزئى هى الأساليب العملية التى تتفق وطبيعة ومفهوم نظم التأمين الإجتماعى والتى تسمح بتمويل ملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الاجور حيث يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة تأسيساً على إستمرار نظام التأمين الإجتماعى وتجدد عضويته ونمو هذا النظام مع النمو السكانى وبالتالى إنضمام أجيالا جديدة صغيرة العمر .. أضف إلى ذلك إتفاقها ومراحل النمو الاقتصادى وإتجاه مستويات الأجور الى الارتفاع وبلوغ حالة ثبات نسبة ذوى المعاشات الى المؤمن عليهم حيث لا يكون من الضرورى عندئذ توافر أموال احتياطية متاحة .

الفهرس

*** أبعاد المتغيرات وآفاق وتكامل الخدمات الإجتماعية**

(التعليم والرعاية الصحية**) .....** ٢-١١

- تعدد المتغيرات وأبعادها .....

- أبعاد العولمة وثورة الإتصالات وتنامى تطلعات وأمال الشعوب لمستويات معيشة أفضل ٣

- أبعاد التحولات الإقتصادية والإجتماعية ٤

- أبعاد التضخم والأزمات المالية والإنتفاضات الشعبية ٥

- آفاق وتكامل الخدمات الإجتماعية .....

- التعليم الأساسى والرعاية الصحية بعداً لترشيد النمو السكانى . ٦

- تنمية المهارات المهنية والحرفية بعدا لتعظيم القدرة على الكسب والتشغيل ٧

- الدور المتنامى لمنظمات أصحاب الأعمال والعمال ومنظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الخدمات الإجتماعية ١٠

*** الآفاق التأمينية للحماية الإجتماعية فى ظل المتغيرات**

بمراعاة تكامل وتفعيل النظم القومية والفئوية والبديلة .. ١٢-٢١

- فى تفعيل تأمين للبطالة يهتم بالمؤهلين للعمل ١٣

- فى تنامى نظم التأمينات الإجتماعية الفئوية (تستهدف ضمان مستوى المعيشة جزئيا فى مواجهة أخطار المرض والتعطل إلى جانب الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل**) .....** ١٤

- فى إمتداد نظم المزايا الموحدة لجميع القطاعات ١٥

- فى ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية ١٥

- فى تحفيز النظم البديلة إطارا لحماية شاملة أفضل (أساسية وفئوية وقومية**) .....** ١٦

- فى إدراك الأسلوب المتميز لقدرة نظام التأمين الإجتماعى على الوفاء بإلتزاماته وأثر ذلك على تطوير النظام ١٨

*** الفهرس .....** ٢٢